كلمة ونص

ميشيل خياط

احتفالية مبهجة لإحياء بردى

كانت احتفالية مبهجة جداً على مدرج جامعة دمشق الذي اتسم تاريخيا برصانة الخطابات السياسية وبلاغة المهرجانات الشعرية.

صعد إلى منصته للتكريم، مسؤولون وأساتذة، ثم غمره بفرحهم وودهم عشرات طلاب وطالبات المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، وسط انبهارهم لأنها المرة الأولى التي يسمح لهم فيها أن يصلوا إلى تلك المنصة.

وساهمت الموسيقى في إعطاء الواقعة طابعاً احتفالياً.

ولكن الاحتفال بمن....؟

بنهر بردى- المسكين- الذي يحتضر على بعد ثلاثمئة متر تقريباً من ذاك المدرج، ويجري متثاقلا مجللا بسواد الماء الآسن المنسكب فيه من البيوت والمطاعم والمقاهي، ومغطى بنفايات صلبة منزلية وفردية جعلت منه مكبا كبيراً للنفايات.

أما سر الاحتفال ببردى فهو فوز المشروع البحثي لإنقاذ بردى الذي أنجزه المعهد العالي للتخطيط الإقليمي في جامعة دمشق، بجائزة الجامعة الإيطالية- لاسابينزا دي روما- الجائزة الأولى للتمويل في مسابقة دولية. والذكرى المئوية لتأسيس جامعة دمشق.

ونرى كي يشعر بردى العظيم، صانع الفيحاء، بهذا الود نحوه، أن يتم الانتقال من مرحلة الأبحاث إلى مرحلة التنفيذ.

فالصورة واضحة في ذهن المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، بعد أربع سنوات من البحث العلمي والنظري الممول من الهيئة العامة للبحث العلمي السورية، أرى أن يتم التفاهم مابين محافظة دمشق ووزارة الموارد المائية على إنجاز حل عملي نهائي للصعاب التي تواجه بناء محطات المعالجة للمياه الآسنة على مسار النهر، بعد محطة سهل مضايا- المحطة الماليزية- وحتى الوزان في دمر، وأن يبدأ المعهد العالي ببناء محطات المعالجة القصبية التي وعدت بها الدكتورة غادة بلال مديرة مشروع إحياء بردى، على مسار النهر داخل دمشق، ولاسيما في حديقة تشرين، وهو حل مجرب في سورية وناجح في إحدى قرى ريف دمشق وفي عدة مناطق سورية.

علما أن موضوع التخلص من النفايات السائلة يشهد تطوراً علمياً كبيراً في الوقت الراهن، سواء عن طريق البكتريا أم الأسماك الملتهمة لهذه النفايات.

إن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، ومما لاشك فيه أن المهمة صعبة جداً، ولعل أهم مثال عن الدور السلبي للانتظار، هو التضخم المالي الهائل الذي جعل من المبلغ المرصود من مجلس الوزراء لمحافظة دمشق لهذا المشروع قبل ثلاث سنوات وهو ١٤مليار ليرة سورية، مبلغاً زهيداً الآن بسبب ارتفاع الأسعار ارتفاعاً هائلاً.

لا يجوز غض النظر عن حال نهر بردى، لقد اندثرت بحيرته وغاب نبعه إذ يتم ضخ مياهه بوساطة آبار في منطقة النبع إلى شبكة مياه الشرب لسكان مدينة دمشق، الذين يشهدون تزايداً هائلاً، علماً أن آخر مشروع لمياه الشرب أنجز لمصلحة دمشق في العام ١٩٨٠، قد أخذ بعين النظر أن أقصى عدد من السكان يمكن تزويده بماء عذب هو مليون إنسان، فإذا بدمشق الآن نصف سكان سورية، أي أكثر من عشرة ملايين نسمة، وهي عملياً تشرب من نهرين: الفيجة وبردى، وتروي ظمأ أبنائها من الكثير من الآبار التي حفرت داخلها.

وإذا كنا لم نقو تاريخيا على إيجاد حل لهذه المعضلة- السكانية- فالأجدر بنا أن نتجه نحو الحل الآخر الذي يؤمن للسكان الغذاء والهواء النقي والصحة من خلال محطات المعالجة الكبرى، وأهمها محطة عدرا التي دمرها العدوان الإرهابي على سورية، وكانت قبل تلك الحرب الجائرة، تعالج ٣٥٠ ألف متر مكعب من المياه الآسنة السوداء- مياه المجارير- وتجعلها صالحة لإرواء ١٨ ألف هكتار من أراضي غوطة دمشق ودوما.

إن الري حالياً بمياه آسنة يضر بصحتنا ضرراً شديدا ويزيد من تلوث الهواء بالغبار بسبب تناقص الأشجار، ويقلص إنتاجنا الزراعي.

والمياه المالحة تحرق التربة وتجعلها بعد كثير من السنوات غير صالحة للزراعة.

نرى أن تسير مجمل هذه المشاريع معاً لإنقاذ الشام من التصحر، وإعادتها فيحاء جميلة.

الكساد يضرب معظم الأسواق

«ضيافة العيد» على رفوف متاجر حلب!

| حلب- خالد زنكلو

ضرب الكساد أطنابه في معظم أسواق حلب، وخاصة المخصصة منها للمشتريات والضيافة المخصصة لعيد الأضحى وقبيل أيام من حلوله.

ولم تشهد أسواق حلب قبل ذلك ما تشهده اليوم في مناسبة شرائية يعوّل عليها كثيرا في تنشيط الحركة التجارية وإنعاش معاملاتها التي انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عاصمة الاقتصاد السوري.

واقتصرت الحركة التي تعيشها بعض الأسواق على الفرجة فقط من المتسوقين الافتراضيين الذي يقصدون بعض الأسواق للسؤال عن أسعار السلع المختلفة الخاصة بالعيد من ضيافة وسكاكر وموالح وحلويات وألبسة وأحذية، على أمل تمكنهم من تأمين المستلزمات الضرورية مع توفر الدعم المادي اللازم.

وردّ أصحاب محال تجارية لـ«الوطن» ما يجري في الأسواق إلى عدم قبض موظفي القطاع العام لرواتبهم قبيل عيد الأضحى أو صدور منح مالية أو زيادة رواتب تقيهم إحراج طلب الاستدانة من أقربائهم أو أصدقائهم للوفاء ببعض متطلبات العيد الضرورية.

وبدا أن موظفي القطاع الخاص أوفر حظا من زملائهم الحكوميين، لجهة قبض رواتبهم قبل العيد وبأجور تزيد بنسبة كبيرة عنها «ما يسهل علينا شراء حاجات العيد الأساسية فقط، إلا أننا سنعاني الأمرين بعد العيد، والشهر التالي كاملاً، مع صرف رواتبنا ونضوب مدخراتنا خلال أيام العيد»، وفق قول موظف في مستودع أدوية لإحدى شركات الأدوية لـ«الوطن».

وبين أصحاب محال لبيع الأصناف المختلفة لضيافة العيد في أحياء الجميلية والإسماعيلية والفرقان والأعظمية وصلاح الدين، ممن التقتهم «الوطن»، أن مبيعاتهم منخفضة جداً في هذه الفترة مقارنة بالفترة التي تقابلها من السنوات الماضية بسبب ضعف القدرة الشرائية لغالبية سكان المدينة وارتفاع أسعار الأصناف بشكل كبير يفوق قدرة الراغبين بالتسوق على الشراء.

وذكر «مصطفى. ف» أن ارتفاع أسعار الشوكولا في محله إلى أكثر من ١٢٠ ألف ليرة سورية للأصناف المحشية وذات النخب الجيدة والسكاكر والكراميل إلى ما يزيد على ٥٠ ألف ليرة، وكذلك تضاعف أسعار الراحة المحشية والموالح والمعجنات، دفع المتسوقين إلى البحث عن الأنواع العادية والرخيصة، وحتى الحلويات الشعبية، من أسواق تشتهر بها ويلجأ الفقراء عادة إليها.

وأوضح آخر أن ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في صناعة ضيافة العيد والسكاكر والحلويات على اختلاف أنواعها لعب دوراً محورياً في عزوف الناس عنها «على الرغم من أن بعض الأصناف نضطر لصناعتها أو شرائها للعيد فقط، على اعتبارها مناسبة تسوق مهمة تعوضنا عن جزء من الخسارة التي ستلحق بنا مع باقي أشهر السنة».

ولا يختلف حال أسواق الألبسة عن غيرها لجهة مقاطعة أعداد كبيرة من الزبائن لها بمناسبة العيد. وأشار صاحب محل لبيع الأحذية في منطقة العبارة في الوسط التجاري للمدينة إلى أن مبيعاته تراجعت إلى أكثر من ٧٥ بالمئة مقارنة بعيد الفطر الماضي.

ولفت جاره وزميله في المهنة إلى أن الكثير من أصحاب محال وبسطات الألبسة في منطقة العبارة التي تشتهر ببضائعها الرخيصة، لا تستقطب عروضهم المتسوقين، على الرغم من أن محالهم تحقق نسبة مبيعات عالية في الأعياد مقارنة بالأسواق المشابهة في المدينة.

توقع انخفاض عدد الأضاحي إلى النصف وانخفاض أسعار اللحوم بعد العيد

رئيس جمعية لحامي الريف لـ«الوطن»: مسلخ حرستا في الخدمة من اليوم

| عبد المنعم مسعود

توقع رئيس جمعية اللحامين في ريف دمشق محي الدين الريس أن ينخفض عدد الأضاحي هذا العام إلى النصف عنه في العام الماضي، معيداً السبب في ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك وارتفاع أسعار الأضاحي بفارق كبير عنه في العام الماضي.

وقال الريس في تصريح لـ«الوطن»: إن سعر خروف الأضحية يناهز ٤٣ ألفاً للكيلوغرام وذلك للخراف التي يتراوح وزنها من ٥٠ إلى ٦٠ كيلوغراماً، فيما يصل للجمل لـ٣٠ ألف ليرة وللعجل عند ٢٨ ألف ليرة.

وتوقع الريس انخفاضاً في سعر اللحوم الحمراء بعد العيد لتعود إلى مستوياتها الطبيعية وفقاً للواقع وذلك لحاجة المربين لتصريف ما تم تسمينه من خراف استعداداً للعيد، ولم يتم بيعها، إضافة إلى إحجام المستهلك عن الشراء نتيجة عدم القدرة الشرائية، مؤكداً أن السعر الواقعي للخروف القائم يجب أن يكون عند ٣٥ ألف ليرة للكيلوغرام.

وطالب الريس بزيادة الدعم لمربي الأغنام، خصوصاً لناحية توفير الأعلاف وخفض أسعارها بما يحافظ على الثروة الحيوانية ويمنع انقراضها ويتيح بالتالي للمربي تخفيض أسعاره بما ينعكس إيجابياً على اللحام والمستهلك.

وطالب الريس بأن تكون تسعيرة اللحوم الحمراء في الريف شهرية أو حتى نصف شهرية بما يسمح بالتسعير وفق واقع السوق ويمنع اللحام من الالتفاف على تسعيرة التموين، ضارباً مثالاً التسعيرة التي صدرت عن محافظة الريف قبل أيام، فواقع السعر أصبح عند ٤٣ ألف ليرة للكيلوغرام من الخروف القائم على حين التسعيرة صدرت على أساس أن سعر كيلوغرام الخروف القائم ٣٠ ألفاً.

ووفقاً للريس فإن بعض اللحامين نتيجة للتفاوت بين أسعار النشرة التموينية وواقع أسعار الخراف المتبدل ارتفاعاً بشكل يومي يضطرون للالتفاف على النشرة حتى لا يكونوا خاسرين في تجارتهم، فالفرق حالياً يتجاوز ١٢ ألف ليرة بين نشرة التموين وواقع السعر.

وبين الريس أن النشرة التموينية سعرت كيلوغرام الخروف ٢٠ بالمئة دهنة بـ٦٥ ألف ليرة وبعظمه ٥٥ ألف ليرة والمسوفة بـ٥٠ ألف ليرة، كاشفاً أن المسالخ الفنية العاملة في الريف هي عربين ودوما والنبك وبيبلا وبيرود.

وكشف الريس عن تفعيل مسلخ حرستا ابتداء من اليوم، مطالباً بترميم المسالخ الفنية التي تضررت في الريف من جراء الحرب إضافة إلى وجوب إحداث مسلخ فني في الكسوة لكي يخدم المدينة ومحيطها.

متضررون من الزلزال يسألون عن آلية تنفيذ الترميم والتدعيم والهدم للمنازل المتضررة؟

نقابة المهندسين لا تقدم أي دراسة للأبنية غير المرخصة

| اللاذقية – عبير سمير محمود

يتساءل مواطنون متضررون من الزلزال في اللاذقية، عن آلية تنفيذ تقارير اللجان الخاصة بتقييم الوضع الإنشائي للمنازل المتضررة، سواء التي بحاجة إلى ترميم أم تدعيم أم هدم، مشيرين إلى أن الوضع العام حول هذه الآلية لا يزال مبهماً غير واضح المعالم حتى تاريخه.

وينتظر متضررون أن تنتهي اللجان المختصة من إعداد وإصدار قوائم المتضررين الذين يحق لهم الاستفادة من المرسوم رقم ٣ الخاص بتقديم إعفاءات وقروض للمتضررين، علماً أن التعليمات التنفيذية الخاصة بالمصارف لم تصدر بَعد، حسب ما ذكره عدد من المصرفيين في اللاذقية.

وفيما يخص إجراءات الترميم والتدعيم للأبنية المتضررة، يقول مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة اللاذقية مهند دواي لـ«الوطن»، إن مجلس المدينة يقدم كل التسهيلات للمتضررين بسبب الزلزال مع تبسيط الإجراءات قدر الإمكان للتخفيف من تداعيات الكارثة على المواطنين بشكل عام، مبيناً أن أي اجراء يقوم به المتضرر في البلدية يكون من دون رسوم مادية على الإطلاق.

وذكر دواي أن أي متضرر تم تقييم منزله – في المناطق المرخصة – من لجان السلامة العامة بأنه بحاجة إلى ترميم (أضرار بسيطة كالجدران وليس أضراراً كبيرة بالجملة المعمارية) عليه التقدم بطلب إلى البلدية لغاية الترميم وسيحصل على الموافقة المطلوبة.

وفي حال التدعيم، بيّن دواي أن المتضرر منزله ويحتاج إلى تدعيم يجب أن يكون حاصلاً على تقرير اللجنة المختصة بوضع المنزل أو العقار وتقييم الضرر بالجملة الإنشائية وفي حال كان تم تشميعه حرصاً على السلامة العامة، أن يتقدم بطلب مرفق بدراسة من نقابة المهندسين مصدقة أصولاً، عندها توافق البلدية على فك التشميع ليتم تدعيمه بموجب مهندس ومشرف من النقابة ومهندس ومراقب من مجلس المدينة.

وأوضح بأن عمليات الهدم للأبنية المتضررة التي تشكل خطراً على السلامة العامة وفق قرارات اللجان المختصة، تنفذها حالياً الشركات العامة بناء على عقود وموافقات وشروط محددة للهدم وترحيل الأنقاض وذلك بشكل مجاني.

فيما يخص العقارات المتضررة في مناطق المخالفات أو الأسهم، أشار دواي إلى عدم صدور أي تعليمات بخصوص التعامل معها سواء كانت بحاجة إلى ترميم أم تدعيم أم هدم، مشيراً إلى أن نقابة المهندسين لا تقدم أي دراسة للأبنية غير المرخصة.

وحول إجراءات المرسوم من ناحية تقديم القروض، قال دواي إن مجلس المدينة يقدم تقارير الكشوف عبر اللجان المختصة بالسلامة العامة، عبر المهندسين المختصين من الجهات المحددة في اللجان، وتبقى إجراءات القروض خاصة بالمصارف حصرياً.

ونوّه مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة اللاذقية بأن عمل لجان الكشف على الأبنية مستمر حتى الانتهاء من آخر طلب تقدم به المتضررون، بالتوازي مع عمل لجنة الـ٥٥٥ المختصة بإحصاء المتضررين المشمولين بالمرسوم ٣.

يشار إلى أن المرسوم رقم ٣ للعام ٢٠٢٣، يقدم قروضاً تصل حتى ٢٠٠ مليون ليرة، إضافة لحزمة واسعة من الإعفاءات الضريبية ومن الرسوم والتكاليف المالية والفواتير بعدد من الجهات العامة، وذلك للمتضررين بسبب الزلزال والهزات التي وقعت في شباط الماضي.

وحول إجراءات المرسوم من ناحية تقديم القروض، قال دواي إن مجلس المدينة يقدم تقارير الكشوف عبر اللجان المختصة بالسلامة العامة، عبر المهندسين المختصين من الجهات المحددة في اللجان، وتبقى إجراءات القروض خاصة بالمصارف حصرياً.

وأضاف: إن شعبة المكاتب الخاصة في النقابة تشكل لجنة من ثلاثة استشاريين، للكشف وإعداد تقرير سلامة بناء يخلص إلى توصيف حالة المبنى وتحديد العناصر التي تحتاج إلى تدعيم أو ترميم ويصدق التقرير أصولاً.

وذكر أنه لإعداد الدراسة يكلف المواطن «صاحب الطلب» مكتباً هندسياً يإعداد الدراسة التدعيمية وتدقق من لجنة تدقيق خاصة في شعبة المكاتب وتصدق أصولاً.

وتابع بالقول: ويكلف مكتب هندسي للإشراف على تنفيذ الدراسة التدعيمية (حسب الكود للمهندس الدارس أن يكون مشرفاً)، وبالتنسيق مع مهندس الوحدة الإدارية ويتم التوقيع على صحة مطابقة الأعمال المنفذة للمخططات المدروسة والمصدقة أصولاً.